الإسلام بين التبني والتخلي في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية ميثاق الصومام انموذجا.

أ/ رحايلي حياة /جامعه محمد بوضياف/ المسيلة.
hayetrehaili@gmail.com

الملخص:

يعد الإسلام واحدا من أهم مقومات المجتمع الجزائري والمحرك الأساسي والمسير الروحي له، حيث لعب دورا هاما وبارزا في مسيرة الثورة الجزائرية سواءا على المستوى الشعبي الجماهيري: إذ كان الجهاد السبب رئيسي في التحاق مختلف شرائح الشعب بركب الثورة، أو على مستوى القيادة: التي أولت له عنابة بالغة خاصة في مواثيقها وأدبياتها ونصوصها، والتي أخترنا من بينها ميثاق الصومام تحديدا كموضوع للدراسة، لاتهامه بالانحراف عن بيان أول نوفمبر 1954والتخلي عن الإسلام كأحد أطر الدولة الجزائرية المزمع إنشاؤها، وكذا لإنكاره "الصفة الدينية" عن الكفاح الوطني، ويعزو هؤلاء هذا التخلي الى التحاق أقلام ذات توجه ماركسي يساري بركب الثورة لا تؤمن لا بالإسلام ولا بالانتماء ومحاولتهم سحب البساط من قادتها الأوائل، في حين يذهب البعض الاخر الى أن ميثاق الصومام حاول ابعاد الشبهة عن الثورة الجزائرية وتكذيب الشائعات الفرنسية القائلة بأنها حرب دينية قائمة على أساس التعصب الديني، وبهذا يكون الصومام قد أثار إشكالية في غاية الخطورة حول عقيدة الثورة الجزائرية وهويتها الدينية، هذه الأخيرة التي حسمت من البداية من طرف بيان أول نوفمبر 1954.

الكلمات المفتاحية: الإسلام-المواثيق-الحرب الدينية – الاتجاه الماركسي اليساري-الصومام-بيان أول نوفمبر- الانحراف.

Abstract

Islam is considered as the core component of the Algerian society and the driving spirit of it: it played an important role in the liberation revolution regarding the people and society at that time :for what is called ;Jihad was the trigger that pushed people of all categories to take part in the battle against the French colony . Also regarding the commandment that gave it a priority in its legislations and laws from which we chose to talk about in our detailed research ;the Soummam Conference which was accused of being deviated from first November's 1954 charter and the neglect of Islam as one part of the Identity .It was accused of denying that the fight against France was not a matter of religion and therefore belittled and humiliated Islam .Those people who claimed that explained that view by joining the revolution some Marxist following pens that do not believe in Islam and belonging to it at all and the try to take the place of its first leaders. Some others tried to make the mislead the French people who say that Algerian revolution is based on religious sectarianism. so islam was a problematic issue and so complicated concerning the Algerian faith and its religious identity which was finally put to an end with the first of November's 1954 Charter.

مقدمة:

يعد ميثاق الصومام من المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني ذلك أنه أول خطوة تنظيمية وتقييمية للكفاح الثوري الجزائري إذ مكن الثورة من التزود بمختلف البنى والمؤسسات لأول مرة منذ اندلاعها كما حدد مختلف الأهداف والمبادئ ووسائل العمل ولأجل ذلك يعد هذا الأخير محطة من أهم محطات تاريخ الثورة الجزائرية على الرغم من الانتقادات التي وجهت له والغموض الأيديولوجي الذي تميز به إذ اتهم بالانحراف والعقوق والخروج عن أهم مبادئ أول نوفمبر ألا وهو"**الإطار الإسلامي للدولة الجزائرية المستقلة** "وكذا نزع الصفة **الدينية** عن الثورة التحريرية الجزائرية وبذلك أخرج الثورة عن مسارها الصحيح ، فالدارس لهذا الموضوع يجد نفسه بين فرقين مناقضين الأول يثبت تبني الصومام للتوجه اليساري الماركسي "العلماني" والثاني يقر بتكريسه لقيم الإسلام ومبادئه ،مما دفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: هل تخلى مؤتمر الصومام فعلا عن الإسلام كأحد إطارات الدولة الجزائرية؟ هل ميثاق الصومام قطيعة أم استمرارية؟ وان كان استمرارية فماهي تجليات البعد الديني للثورة الجزائرية من خلال أرضية الصومام؟

ظروف انعقاد المؤتمر:

لقد عرفت الثورة التحريرية قبل انعقاد مؤتمر الصومام مجموعة من التطورات السياسية والعسكرية من الجانبين الجزائري والفرنسي إذ كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعولها الخاص للوصول لعقد المؤتمر حيث اتسعت الثورة وأخذت طابع الشمولية مما أدى إلى تطور عملياتها وتحقيق انتصارات متكررة جعلت النظام الفرنسي يصمم على إجهاضها بشتى الطرق والوسائل فشرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي التي أدت إلى تطويق قيادات جيش التحرير الوطني[1] أضف إلى ذلك حالة الطوارئ المفروضة على كل الجزائر واستقدام تعزيزات عسكرية في خريف 1955 وإنشاء المصالح الإدارية المتخصصة

"لاصاص" في نوفمبر 1955 وصعوبة الحصول على السلاح إذ كانت زيارة العربي بن مهيدي في ماي 1956للقاهرة محبطة للأمال[2]، وعليه فإن تقييم مسيرة سنتين من الكفاح المسلح ودراسة الجهة المضادة أي الاستعمار الفرنسي بات أمرًا ملحا، لذا فقد أحس القادة بضرورة عقد مؤتمر وطني لقيادة الثورة في أقرب الآجال.

ويبدو أن فكرة عقد هذا المؤتمر لم تكن وليدة الأحداث السالفة الذكر فقط بل ترجع في الحقيقة إلى لحظة اندلاع الثورة إذ اتفق قادتها في اجتماع 23اكتوبر 1954 على عقد مؤتمر في جانفي 1955 لكن الظروف الصعبة منعتهم من ذلك خاصة بعد تعرض معظم قادة المناطق للاستشهاد أو الاعتقال وصعوبة التنسيق والاتصال مما أدى إلى تأخر تجسيدها[3].

يذكر علي كافي في مذكراته بأن زيغود يوسف هو من أقترح على علاوة رشيد – موفد الولاية الرابعة– ضرورة عقد مؤتمر وطني وأن المنطقة الثانية مستعدة لاحتضانه، ثم عاد علاوة رشيد إلى العاصمة حاملا رسالة مطولة من زيغود سلمها لِعبان رمضان والذي اطلعها بدوره على اوعمران[4].

وقد اخذت الاعدادات للصومام شكلا ملموسا منذ مارس 1956 إذ أرسل عبان رمضان سعد دحلب إلى شمال قسنطينة للتباحث مع زيغود بوسف بشأن عقد المؤتمر[5]، وعاين المنطقة الثانية طوال مدة اقامته والتي تواصلت قرابة ثلاثة أسابيع وانتهت برجوعه للعاصمة حاملا رسالة من زيغود بالموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية، ومنها بدأ الأخير تحضيراته باختيار مكان "**المشروحة**" بجبال بني صالح شرق قالمة ولكن استشهاد باجي مختار حال دون ذلك فاستبدل المكان ب "**بوزعرورة**" بالقرب من شبه جزيرة القل غرب سكيكدة كما عين علي كافي مسؤولا مباشرا عن عملية التحضير وكلف مع زملائه بتهيئة المكان وتوفير كل ما يحتاجه المؤتمرون من مسلمات، لكن العملية

توقفت بعد وصول رسالة من منطقة الأوراس تضمنت خبر استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد[6].

فتم على إثر ذلك تغيير مكان عقد المؤتمر إلى منطقة البيبان "**برج بوعريريج**" لقرب المنطقة من مقر قيادة عبان رمضان وتوسطها مناطق الشرق والغرب لكن حادثة فرار البغل الذي كان يحمل الوثائق المتعلقة بالمؤتمر لمعسكر العدو حال دون ذلك[7].

وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على اختيار منطقة الصومام بالقبائل داخل حدود المنطقة الثالثة، باعتبارها منطقة وسطى وبالتحديد منطقة "**اوزلاقن**" بلدية "**ايغرز امقارن** " دائرة "**اقبو** " كما حدد له تاريخ 20 أوت 1956 وذلك تشريفا وتخليدا لهجومات 20 أوت 1955[8]، وقد كلف العقيد عميروش بتوفير الأمن بها إذ دخل في اشتباكات مع الوحدات الفرنسية بعيدا عن المنطقة لصرف نظرها عن المكان[9].

تم عقد المؤتمر بحضور ممثلي منطقة الشمال القسنطيني وهم زيغود يوسف ولخضر بن طوبال وعمار بن مصطفى بن عودة وحسين روابحية وإبراهيم مزهودي وعلي كافي وعن منطقة القبائل "المنطقة الثالثة " حضر كل من كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش آيت حمودة، محمد حماي، وحضر ممثلو المنطقة الرابعة "وسط الجزائر " اوعمران سليمان دهيليس "سي صادق" أحمد بوقارة "سي محمد" وحضر العربي بن مهيدي ممثلا عن المنطقة الخامسة، فيما مثل الجزائر العاصمة عبان رمضان[10]،وغاب عن المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى اوراس النمامشة رغم أهميتها البالغة وذلك لاستشهاد القائد بن بولعيد وانشغال المسؤولين عنها بمسائل المنطقة الداخلية، لكن المؤكد أن المنطقة تسلمت الدعوة للمشاركة في المؤتمر من قبل عمار بن بولعيد لكنه لم يوفق لحضوره ، أما بخصوص المنطقة السادسة فقد اعتذر قائدها علي ملاح للمؤتمر وقدم تقريرا عنها[11]، أضف إلى هذا الوفد الخارجي للثورة والذي غاب لظروف أمنية قاهرة[12].

أيديولوجية ميثاق الصومام ومنهجه الفكري:

يعد مؤتمر الصومام مرحلة هامة ومنعرجا حاسما في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ذلك أنه يمثل أول خطوة تنظيمية وتقييمية لها، إذ مكن الثورة من تشكيل البنى والمؤسسات وتحديد الأهداف والمبادئ ووسائل العمل التي كان لها بالغ الأثر في مجرى وتطور الأحداث فيما بعد[13]، إذ تعتبر وثيقة الصومام ثاني مرجعية سياسية حددت أيديولوجية الثورة التحريرية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني ومنهاجها السياسي وكذا الأهداف المستقبلية لبناء الدولة الجزائرية وأفاق المجتمع الجزائري فيما بعد الاستقلال[14].

جاء في ميثاق الصومام ثلاث أقسام شملت "**الحالة السياسية الحاضرة، البوادر العامة ووسائل العمل والدعاية**"[15] فالدارس لقسمه الأول يلاحظ أن المؤتمرين حاولوا من خلاله إعطاء نظرة أو حصيلة تقييمية للعمل السياسي والعسكري على مدار سنتين من النضال أهم ما تضمنه أن الكفاح يسير في الطريق الصحيح وذلك نظرا للانتصارات المحققة والمكانة التي أصبح يتمتع بها الجيش لدى الشعب والتضامن المادي والمعنوي التام الذي أبداه الجماهير ، كما تطرق إلى سياسة الاستعمار الفرنسي الرامية للقضاء على الثورة الجزائرية من خلال لينها المفاجئ مع ثوار كل من تونس والمغرب، والذي يهدف إلى عزل الجزائر عن الأقطار المغاربية الأخرى، أضف إلى هذا سياسة الحكومة الفرنسية الاشتراكية ووعودها الكاذبة قبل الانتخابات لإعادة السلم إلى الجزائر والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق المحتشدات.

كما حدد الميثاق في قسمه الثاني والثالث طبيعة الثورة التحريرية الجزائرية وإيديولوجيتها ونهجها السياسي والتي يمكن حصرها في المبادئ التالية:

الاستقلال الكامل دون إنقاص والاعتراف بالسيادة التامة وفي جميع الميادين:

وهو ما يعد تكريسا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 "ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي: الهدف: الاستقلال الوطني"[16] فميثاق الصومام لم ينكر للبيان هذا المبدأ بل أكد عليه وزاد بأن وقف القتال لن يتحقق إلا بموافقة فرنسا على الشروط السياسية المسطرة من الجبهة والمتمثلة في ""الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع والدبلوماسية، الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري وأنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة وجبهة التحرير الوطني في مقابل ذلك هي الكفيلة بوقف القتال والمسؤولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري"[17]

وبهذا تكون جبهة التحرير الوطني قد عبرت عن حرصها على وحدة المجتمع الجزائري وإعطاء الاستقلال مضامينه الحقيقية وترسيخ مبدأ القطيعة مع المستعمر الغاشم وقطع خط الرجعة أمام أي محاولات ترقيعية بالية هدفها الأساسي هو تكريس قوة ثالثة وبعثرة المجهود الوطني[18].

حرب من أجل السلم:

من خصائص الثورة الجزائرية أنها حرب أعلنت من أجل تحقيق السلم فهي لم تعلن إلا لأنها اضطرت لذلك وهو ما يؤكده أحد فاعليها وهو سعد دحلب حين يقول "لم يسد السلام في يوم من الأيام إلا بقوة السلاح ولم يكن أول نوفمبر 1954 إلا القرار الذي أعطى الضربة القاضية للاحتلال الفرنسي وأسدل الستار على الليل الطويل والمرير الذي دام 132 سنة"[19]

لذا فقد أبدى المؤتمرون في الصومام استعدادهم الكامل للتفاوض مع العدو إن هو أبدى نية صادقة في ذلك فجاء في ميثاقه "**أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها يبدأ تحقيق السلم، أهداف الحرب هي الحالة التي نوصل إليها العدو لنحمله على قبول أهدافنا السلمية** "[20] وهو ما يعد تكريسا لمبدأ السلم الذي تبنته الثورة من البداية في بيان أول نوفمبر إذ دعت العدو منذ اندلاعها إلى التفاوض وذلك تحاشيا لأي تأويل خاطئ أو تغليط للرأي العام العالمي عن طبيعة هذه الثورة، وإراقة للدم الجزائري والفرنسي على حد سواء فأعدت وثيقة مناقشة في حال ما إذا اعترفت السلطات الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره فجاء في البيان" وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة للدماء فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحذوها النية الطيبة وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها"[21]

لذا فإن وقف القتال يبقى مرهون فقط بموافقة فرنسا على أهداف جبهة التحرير السلمية وهي الاعتراف بالاستقلال الكامل والغير منقوص، وحق تقرير المصير الذي يعد حق مشروع لكل الشعوب.

وقد أكدت جريدة المجاهد –لسان حال جبهة التحرير الوطني –وفي كل أعدادها تقريبا على هذا الطرح فجاء في أحد أعدادها " فمنذ نوفمبر 1954 لم تنفك جبهة التحرير الوطني تؤكد أن الحل الوحيد لإنهاء النزاع هو التفاوض لأنها كانت دائما مؤمنة – مثل اليوم –أن التفاوض هو الطريق السليم الذي يحقق تسوية حرية وثابتة "[22]، وفي نفس العدد "لقد كنا دائما نؤكد رغبتنا في حل القضية الجزائرية حلا سلميا بطريقة التفاوض ولكن الرفض المتعنت الذي قابلت به الحكومات فرنسا طلب المفاوضات هو السبب

الرئيسي في إطالة أمد الحرب وهذا يعني أن الحرب في الجزائر يمكن أن تنتهي سريعا إذا ما كانت الحكومة الفرنسية تسرعت في ذلك"[23]

وهو ما يؤكد تمسك ايديولوجية الثورة الجزائرية عامة وميثاق الصومام خاصة بمبدأ السلم، وإذا كان هذا الأخير قد دعا إلى إقرار السلم فتلك الدعوة مشروطة ومرهونة بأهدافه المسطرة والمتمثلة أساسا "في الاستقلال التام والكامل بالحدود الجزائرية الحاضرة بما تضمته من الصحراء، وتخيير الفرنسيين بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الأجنبية دون خصهم بنظام تفصيلي أو جنسية مزدوجة أشكال المساعدة الفرنسية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[24]

إن دعوة جبهة التحرير الوطني للمفاوضات ووقف القتال من خلال ميثاق الصومام لا تعني أبدا تخليها عن هدفها الأساسي ومبدئها الأسمى ألا وهو "**الكفاح المسلح**" من دون تراخ أو فتور حتى وصولها لمبتغاها أي "**الاستقلال**"، إذ أكد الميثاق أيضا على ضرورة مواصلة الكفاح وذلك يكون ب"تحويل الجزائر إلى معسكر حصين منيع تلك هي المهمة التي يجب على جبهة التحرير الوطني وجيشها أن ينجزها بشرف وبدون تأخير ولهذا الغرض لإن الأمر الاساسي والأكثر أهمية: هو كل شيء لتدعيم جبهة لكفاح وكل شيء لنيل النصر الحاسم "[25]

ثورة منظمة وليست حربا دينية أو تعصب عنصريا:

بعد عرض الحالة السياسية الراهنة بالتحليل الوافي أكد الميثاق على أن الثورة الجزائرية تمكنت من اجتياز أول اختيار لها بانتصار إذ أحبطت حملات التطويق والإبادة وكذا مواجهة جيش قوي عصري كما استطاع جيش التحرير من توسيع عملياته لتأخذ طابع الشمولية على كامل التراب الوطني والانتقال من حرب العصابات إلى الحرب الجزئية[26]، وبذلك قدم البرهان الكافي على أنها ثورة منظمة لا حركة فوضوية أو حربا

دينية ، جاء في الميثاق "**إنها ثورة منظمة وليست بحركة ثورية فوضوية إنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليست بحرب دينية إنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست برجوع إلى النظام الاقطاعي**"[27]

يذهب الأستاذ اسعيد عليوان إلى أن هذا النص لا علاقة له باللائكية عكس ما أشيع عنه ذلك أن الحرب الدينية لا وجود لها في الإسلام، ولا في التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، ذلك أن ما يقع بين فرق الدين الواحد لأغراض دينية كما هو الحال في الصراعات التي نشبت داخل الفرق النصرانية مثلا ما دَارَ بين الكاثوليك والبروتوستانت في ايرلندا الشمالية[28]، أما الجهاد الجزائري حسب "المجاهد" فليس حربا دينية أو بعض عنصريا وإنما الكفاح من أجل استرجاع الكرامة المهدورة إن جهادنا معناه التصميم الكامل على التضحية والاستشهاد وتوجيه جميع الجهود لتدمير الجهاز الاستعماري وبناء جزائر جديدة حرة مستقلة إن الجهاد وجهادنا على الأخص لا يحمل أدنى معنى للبعض العنصري والتعصب الديني"[29]

وفي نفس السياق يذهب الأستاذ قاسمي يوسف إلى أن تبرير نفي الميثاق لصفة الحرب الدينية عن الثورة إنما جاء من باب تفويت الفرصة على الفرنسيين الذين حاولوا إظهار معركة التحرير الجزائرية على أنها " **"حرب دينية عنصرية "** ضد العالم المسيحي لتأليبيه ضدها مما قد يفقدها الدعم المطلوب من قبل الأوربيين المسيحيين وباقي أحرار العالم ولذا أكد الميثاق على أن الهدف الأول والأخير للثورة التحريرية الجزائرية هو القضاء على الحكم الاستعماري لا غير[30] وهو ما سنأتي على التفصيل فيه لاحقا.

مبدأ القيادة الجماعية ومنع النفوذ الشخصي:

إن المتتبع لمسار الثورة التحريرية الجزائرية يجد أنها كرست مبدأ القيادة الجماعية من البداية فالالتزام به لم يكن جديدا أو مستحدثا في ميثاق الصومام بل موروثا من بيان أول

نوفمبر، إذ أن أرضية الصومام أصرت وبإلحاح على مبدأ جماعية اتخاذ القرار ذلك أن الكفاح لم يكن باسم زعيم أو باسم حزب أو باسم ائتلاف بل تقوده مجموعة محدودة التشكيل.[31]

بل إن الميثاق يذهب ابعد من ذلك ويقر بأن النفوذ الذي وصلت اليه جبهة التحرير الوطني عبر كافة القطر الوطني انما هو راجع إلى توفر جملة من الشروط والتي من مجملها **"منع النفوذ الشخصي وإقرار مبدأ القيادة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء يتنزهون عن الرشوة، شجعان لا يردهم الخطر ولا السجن ولا رهبة الموت"**[32]

وبذلك يكون المؤتمر قد أزال فكرة الزعامة وأقر بأن الثورة من الشعب وإلى الشعب قاطعا الطريق أمام الطامحين والطامعين في تزعمها، مدينا في الوقت ذاته عبادة الشخصية –على حد قول سليمان الشيخ- ومذكرا بإخفاق حركة انتصار الحريات الديموقراطية العائد إلى سلطة مصالي الحاج ولذلك " فالثورة الجزائرية لا يمكنها أن تعرف لا زعيما ولا محاربا اعلى وستظل حتى الاستقلال في قيادة جماعية يتكافا أعضاؤها ويعدل بعضهم بعضا ويسهر كل منهم على أن لا تبرز بينهم شخصية غالبة"[33]

توحيد الشعب وجمع كل الطاقات:

كانت الوحدة الوطنية وتجميع الطاقات الشعبية من أهم الأهداف الحيوية للثورة الجزائرية منذ الاندلاع إلى غاية الاستقلال إذ أكدت الثورة على وجوب التقارب والتضامن لتحقيق الهدف المنشود الذي هو استرجاع البلاد وبما أن القاسم المشترك الذي أصبح يربط كل الجزائريين هو مكافحة المستعمر بكل الطرق والأساليب الممكنة فإن جبهة التحرير قد ظلت متمسكة بهذا المبدأ سواء على مستوى الحركة الوطنية أي الأحزاب التي كانت في حالة تشرذم وتمزق أو على المستوى الشعبي الجماهيري فينوه هنا الأستاذ لمين شريط بهذه النقطة قائلا " كان من الحتمي إذن أن يكون العامل الوحيد

لتوحيد كافة القوى هو جمعها حول ما تتفق عليه وهو الكفاح من أجل الاستقلال"[34]، والواضح أن مبدأ الوحدة الشعبية مطلب فرضه الاستعمار نفسه بسياسته القمعية والقهرية وهي ليست معطى طبيعي بل عبارة عن واقع تاريخي يحتاج إلى عمل متواصل ودؤوب من أجل التوعية والتكوين وتوطيد الروابط.[35]

وقد أقر المؤتمرون في الميثاق بأن ما وصلت إليه الجبهة من انتصارات إنما هو نتيجة لتظافر عدة شروط كان من بينها اتحاد الشعب الذي تحقق في الكفاح ضد العدو المشترك بدون" **تحيز أو تعصب** " وعليه"يجب أن يحفظ هذا الاتحاد تاما غير ممسوس ولا منقوص نشطا حازما كما يجب اجتناب الأخطاء التخريبية أو الانتهازية وهي أخطاء لا تغتفر لأن من شئنها أن تثير العدو مناورته ومكائده الشيطانية "،وفي سبيل تحقيق هذه الوحدة ولمجابهة مناورات العدو الهادفة للتفرقة والعزل وضع الميثاق أهدافا جديدة له تمثلت أساسا في "تمتين الاتحاد الوطني المناهض للإمبريالية، الاعتماد بالخصوص على الطبقات الاجتماعية التي هي أكثر عددا وأشد فقرا وأميل إلى الثورة وهي طبقات الفلاحين وعمالة الفلاحة، إقناع المتأخرين بصبر وثبات وتشجيع المترديين والضعفاء والمعتدين وتنبيه الغافلين..."[36]

وعليه فإن منهاج الصومام قد اهتم بتنظيم الجماهير الشعبية في المدن والأرياف وإعدادها للتخلص من التبعية الاستعمارية وشرع في إنشاء لجنة من خمس أعضاء من بينهم رئيس يشرف على الحالة المدنية والاقتصادية والمالية والقضاء، وبهذا يكون قد قدم دفعا سياسيا وإيديولوجيا يقضي على الاستعمار بوسائل أخرى أكثر فاعلية.[37]

هذا على المستوى الشعبي الجماهيري أما بالنسبة للقيادة فرأى المؤتمرون بأن أفضل وسيلة للمحافظة على الوحدة الشعبية هي إقرار مبدأ وحدة القيادة فجاء في نص أخر " وأفضل وسيلة لذلك هي إبقاء جبهة التحرير الجزائري وبصفتها المرشد الوحيد للثورة

الجزائرية وينبغي أن لا يؤول هذا الشرط بحب الظهور الأناني أو بالزهو والغرور الذي هو خطير بقدر ما هو حقير، إنما هو عبارة عن مبدأ ثوري ألا وهو تحقيق وحدة القيادة في هيئة أركان حرب قد برهنة على مقدرتها وبعد نظرها وإخلاصها لقضية الشعب الجزائري"[38]

ولم يقف الصومام عند هذا الحد بل دعا أيضا إلى ضرورة الكفاح في نطاق شمال إفريقيا وتكريس الوحدة المغاربية بين الأقطار الثلاثة فجاء تحت عنوان اتحاد شمال إفريقيا بأن الجزائريين شعب مخلص للوحدة والتضامن المغاربي وعليه "يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث... "واختتم هذا العنصر بأنه "من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاث أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك واتجاه ونشاط ديبلوماسي مشترك وحرية المبادلات وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع ..."[39]

وفي نفس السياق أوصى مؤتمر الصومام" بضرورة التضامن بين الهيئات النقابية المركزية: الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين، التعاون بين الاتحادات الثلاث للطلبة، تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث"[40]

البعد الديني والعقائدي لميثاق الصومام:

يتهم البعض وثيقة مؤتمر الصومام بالعقوق والانحراف عن مبادئ أول نوفمبر 1954 ويستند هؤلاء في طرحهم هذا إلى أن الميثاق قد أهمل ذكر المبادئ الإسلامية كإطار للدولة الجزائرية المستقلة، ونفى الصفة الدينية عن حرب التحرير الجزائرية.

فيرى الطاهر سعود مثلا بأن الثورة قد تم تجريدها من زخمها الثقافي والروحي عندها جرى النص على أن " **الثورة كفاح من أجل تحطيم النظام الاستعماري وليست حربا دينية إنها سير إلى الأمام نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست رجوعا إلى الإقطاعية،**

إن الثورة في الأخير هي كفاح من أجل إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديموقراطية واجتماعية وليس من أجل بعث نظام ملكي ثيوقراطي "، بينما كان البيان ينص على أنها "دولة ديموقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، بل ذهب أبعد من هذا إذ نزع **"الصفة الدينية"** عن الثورة التحريرية فأصبح حسبه نقطة تحول مفهومي ومبدئي وتغير واضح إلى المفاهيم واللغة ذات التوجه اليساري .[41]

ويرجع هؤلاء في طرحهم هذا إلى أن الميثاق كتب بأقلام ذات توجه ماركسي والمتمثلة أساسا في محرره عمار اوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري لذا اصطبغ البرنامج بالصبغة اليسارية[42]، وبذلك تكون الاختلافات الفكرية والأيديولوجية قد بدأت تطفو على السطح بانضمام نخب من تيارات أخرى لجبهة التحرير الوطني.

ولهذا السبب يتحدث البعض على أنه في هذه المرحلة بالذات يبدأ عهد الافتراق حول تصور مستقبل الجزائر بين الاتجاه العربي والإسلامي والاتجاه التغريبي بحكم دخول عناصر قيادية جديدة غير متشبعة بأفكار وإيديولوجيا التيار الثوري الذي ما فتئ يؤكد على الثوابت الوطنية[43]، وهذا ما يفسر تصريح عبان رمضان بعد المؤتمر "**بأننا نريد إبعاد الثورة عمن ارادوها دولة دينية**"، بينما صرح بن بلة بأن شرعية الثورة في قيادتها التاريخية.... وان من يريدون إضفاء طابع العلمانية أو اللائكية يعتبرون دخلاء عليها.[44] ولهذا فقد عرفت قرارات الصومام معارضة شديدة من قبله إذ اتهمه فيما بعد بأنه **"طعنة"** و **"ضربة خنجر"** وأنه "**أول ردة ضد الثورة وأصلها**" بل ذهب أبعد من هذا إلى أنه "**خيانة لانتماء العروبة والإسلام التي كانت أساس كل الثورات والمقاومات الشعبية طيلة 132 سنة**"، وأضاف بن بلة بأن الصراع لم يكن شخصيا بل صراعا حول المنهج الثوري الذي انحرف عن مساره الطبيعي وأصبح في يد أشخاص لا يؤمنون لا بالعروبة ولا

بالانتماء كعبان رمضان، في حين أن كل قرار من طرف الثورة كان يرتكز على الانتماءات العربية والإسلامية.[45]

بذلك يكون الانحراف الأيديولوجي – حسب هؤلاء–كان نتيجة للانفتاح على مختلف التيارات السياسية آنذاك فالتحاق عناصر من مختلف التشكيلات وعلى الخصوص القيادية منها مثل أحمد فرنسيس وفرحات عباس وعلي بومنجل من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وعمار اوزقان من الحزب الشيوعي الجزائري والشيخ خير الدين وأحمد توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إضافة إلى التحاق المركزيين جعل من الجبهة هيئة غير متجانسة العناصر.[46]

ونتيجة لكل ما سبق يكون ميثاق الصومام قد أثار إشكالية أيديولوجية في غاية الخطورة حول هوية الثورة الجزائرية وعقيدتها ؟؟ فهل تخلى الصومام فعلا عن المبادئ الإسلامية أم أنها ضرورة أملتها ظروفه الراهنة آنذاك؟؟ هل إهمال الصومام لذكر الإسلام في الميثاق صراحة راجع لانفتاح الجبهة على عناصر ذات توجهات مختلفة من تيارات الحركة الوطنية كما ذكرنا سابقا أم أن هناك دواعي أخرى ؟؟

ضمن هذا المنظور يذكر الأستاذ رابح لونيسي بأن عدم ذكر وثيقة الصومام للمبدأ الإسلامي كان على اعتبار أن الوثيقة كانت موجهة للرأي العام الغربي ولم تكن موجهة للداخل وبالتالي فمن مصلحة الثورة عدم الإشارة إلى الدين الإسلامي كي لا تعطي فرصة لفرنسا لتأليب الرأي العام المسيحي والأوربي ضد الثورة وحتى لا تلصق بالمجاهدين صفة التعصب الديني– كما أسلفنا الذكر– ويستشهد في هذا المقام بما حدث في المؤتمر الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذي انعقد في أفريل 1953 إذ لم يتم التطرق للمبدأ الإسلامي خشية إثارة العالم المسيحي ضد الجزائر[47]، وهو التفسير الذي نجد صداه في الميثاق نفسه والذي أقر بأن الثورة الجزائرية ماهي إلا "**كفاح وطني يعتمد**

على أساس قومي وسياسي واجتماعي "وليست كما يشيع عنها كل من "بيدو ولاكوست وسوستيل والكاردينال فاتان" بأنها حرب دينية تهدف لنشر الإسلام في العالم، ويستدل الميثاق بأنها لا تميز نفسها عن مختلف الطوائف الدينية التي تسكن الجزائر (مسلمين ومسيحيين ويهود) وتمييزها الوحيد هو لأنصار الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية لا غير وبرهانه في هذا ما يتعرض له رجال الدين الخونة من عقاب في حرم المساجد نفسها[48]، وجاء في نص آخر "ليست غاية الثورة الجزائرية ان تلقي في البحر بالسكان الأوربيين ولكنها تحطم نير الاستعمار الوحشي، وليست الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية ".[49]وبذلك تقدم الثورة من خلال ميثاق الصومام كل الضمانات للأقليات الدينية وتطمئنهم بخصوص امتيازاتهم في ظل جزائر ما بعد الاستقلال.

ويزيد الأستاذ لونيسي رابح على ذلك متسائلا: إذا كان مؤتمر الصومام قد تخلى عن المبادئ الإسلامية كما يدعي هؤلاء فلماذا تم التشديد على هذه المبادئ أثناء تنظيمه للثورة قضائيا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا؟؟ وهو سؤال وجيه ومنطقي فالجميع يعرف بأن الصومام ألح وبشدة على الإلتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية في القوانين التي سنها وهو ما نجد صداه في جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني والتي ذكرت أن المؤتمر أعطى نظاما موحدا للجيش إذ سن قوانين محددة لا يتعداها المجاهد إذ "أمر بتحريم الإعدام ذبحا وبتحريم جميع أنواع التمثيل بالشخص أو التشويه الخلقي كما نص على أن كل من يتعدى على عرض فتاة أو امرأة يحكم عليه بالإعدام وعلى أن تنفيذ الإعدام لا يتم إلا بعد محاكمة شرعية قانونية يمكن فيها المحاكم من الدفاع عن نفسه كما أمر بوجوب العناية بالأسرى "، وبذلك يكون المؤتمر قد اثبت حسب المجاهد مثالية الثورة الجزائرية وتمسكها بالقيم الأخلاقية وتعاليم الدين الإسلامي.[50]

في نفس السياق تذكر الأستاذة منى صالحي بأن الجبهة –بعد الصومام– حرصت على تعيين أعلم سكان المناطق بأمور الشريعة الإسلامية لمنصب القضاء على الرغم من وجود عدد كبير من الجزائريين المتخرجين من كلية الحقوق جامعه الجزائر والذين بلغ عددهم 179 طالبا مسلما سنة 1954 بل اختارت قضاة متخرجين من الجامعات الإسلامية من معهد ابن باديس أو جامع الزيتونة أو القرويين وخرجي الزوايا من حفظة القران الكريم والذين لهم اطلاع واسع على الأحكام الشرعية، فالجبهة لم يكن لها معاهد خاصة بتخريج القضاة بل كانت تشترط فيهم العلم بالشريعة الإسلامية لأن وظيفتهم هي تطبيق الأحكام الشرعية وقوانين الثورة التحريرية التي كان تراعي أخلاق وطبيعة المجتمع الجزائري المسلم.[51]

وفي كل هذا تأكيد على وجهة نظر الأستاذ لونيسي، فلما قد يسقط الصومام الإطار الإسلامي في جانبه التنظيري–أي الميثاق–ليقره في ممارساته فيما بعد؟؟ وهو ما يذهب إليه الأستاذ ناصر الدين سعيدوني بدوره إذ يرى بأن مؤتمر الصومام لم يركز على البعد العربي الإسلامي مع التسليم به ضمنيا وإنما اكتفى بالتوجهات التنظيمية والمبادئ الوطنية ذات الطابع اليساري.[52]

وعليه قد توضح إذا أن عدم الإشارة للإطار الإسلامي في ميثاق الصومام لا يعني بالضرورة أن مهندسيه قد تخلوا عن هذا المبدأ أو تنكروا له وانما لاعتبارهم إياه أمرا طبيعيا غير قابل للنقاش أو الجدل على حسب قول الأستاذ المرحوم عبد الكريم بوصفصاف الذي استشهد في هذا المقام بقول عمار اوزقان محرر الميثاق واحد الفاعلين في المؤتمر والذي صرح بأن عدم ذكر الإسلام في ميثاق الصومام كان لاعتبارهم إياه شيئا طبيعيا في حياتهم اليومية لم يكونوا في حاجة إلى طرحه.[53]

يبدو أن الرأي المتوازن فيما يخص الموضوع هو ما ذهب إليه الأستاذ قاسمي يوسف والذي أقر بأن محرري ميثاق الصومام وعلى رأسهم عمار اوزقان اتفقوا في النظرة والتوجه اليساري ومن ثم جردوا الوثيقة من بعدها الإسلامي لدواعي تنظيمية تقنية لكن ذلك لم يغير في واقع الأمر شيئا على اعتبار أن المبادئ الإسلامية هي أساس الكفاح الوطني وعقيدة الشعب الجزائري[54]، وحتى إذا سلمنا بأن الصومام قد تخلى عن الإسلام كأيديولوجية للثورة وكاستشراف لأطر الدولة الجزائرية المستقلة فإن هذا لا يلغي أبدا بأنه كان الإطار العام للقاعدة العريضة من الشعب التي احتضنت الثورة وهو ما يؤكده "توفيق المدني حينما صرح في المغرب في فيفيري 1957 قائلا: "إن الثورة الجزائرية لا تعمل الا في دائرة الإسلام والعروبة ووحدة المغرب العربي"[55].

خاتمة:

والنتيجة من كل ما سبق:

– لا أحد يستطيع إنكار أهمية مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية الجزائرية إذ يعد بحق خطوة تنظيمية وتقييمية جد هامة في مسيرة الكفاح الوطني، إذ اعطى للثورة بعدا استراتيجيا وتنظيميا وتنسيقيا كان غائبا قبله مما جعلها تكتسب صفة الشمولية ووحدة القرار.

– الانفتاح الأيديولوجي والزحف النخبوي الذي شهدته الثورة بعد عامها الأول كان له عظيم الأثر في طبيعة المواثيق الصادرة عن الجبهة فيما بعد بيان أول نوفمبر، وذلك راجع إلى تسرب الأقلام اليسارية الماركسية التي كانت تأثر على صياغة وتحرير هذه الوثائق.

– إن وثيقة الصومام وثيقة سياسية استراتيجية تنظيمية موجهة للرأي العام الغربي وهو السبب الأرجح وراء عدم ذكر الدين والمبادئ الإسلامية وذلك لكي لا تظهر الثورة

الجزائرية للغرب على أنها حرب دينية كما تحاول السياسة الفرنسية تصويرها، وأن تغييب الإسلام من ميثاق الصومام لا يعني بالضرورة الطعن في عقيدة الثورة الجزائرية وهويتها الدينية لأن الإسلام في النهاية هو دين القاعدة العريضة من الشعب الذي فجر الثورة واحتضنها وقدم التضحيات الجسام في سبيلها.

– النقطة الأخير التي يجدر بنا الإشارة اليها أيضا هي أن الصراع الذي عرفته الثورة فيما بعد الصومام لم يكن صراعا أيديولوجيا ولا فكريا بل صراعا شخصيا مصلحيا والا فما تفسير اختيار بن بلة –الطاعن في شرعية الصومام بسبب تغييبه للإسلام –لمجموعة ذات توجهات ماركسية يسارية فيما بعد لصياغة وثيقة طرابلس والتي جرت على **تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية؟؟**

---

[1] ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 131.

[2] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص58.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص 62-63.

[4] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، د س ن، ص 97.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، تر: تميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1983، ص147.

[6] علي كافي، المصدر السابق، ص97-98.

[7] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص62.

[8] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية دراسة تحليلية نقدية(1962-1954)، أطروحة دكتوراه، اشراف د. عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والاثار، جامعه الحاج لخضر، باتنة1، 2009، ص158.

[9] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص58.

[10] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2014، ص210.

[11] الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الرويبة، 2013، ص 92-93.

[12] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص210.

[13] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر:حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر،2003 ، ص77.

[14] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962: دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص439.

[15] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص13.

[16] نفس المصدر، ص8.

[17] نفس المصدر، ص18-19.

[18] فتح الدين بن ازواو، أيديولوجية الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص168.

[19] سعد دحلب، مهمة منجلة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص9.

[20] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 27.

[21] نفس المصدر، ص10.

[22] المجاهد، العدد30 (1958-10-30).

[23] المجاهد، العدد 30(1958-10-30).

[24] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 29.

[25] نفس المصدر، ص30-31.

[26] جودي الأخضر بوالطمين، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، دار البعث، قسنطينة، ط1، 2003،ص 26.

[27] النصوص جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص18.

[28] اسعيد عليوان، قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954 من ميثاق مؤتمر الصومام، برنامج طرابلس 1962)، القيم الفكرية والإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعه منتوري، قسنطينة، 2003، ص35.

[29] المجاهد، العدد الثامن(1957-8-8).

[30] يوسف قاسمي، المرجع السابق، 188.

[31] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، قراءة في البيان، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س ن، ص100.

[32] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص16.

[33] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 39.

[34] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962-1919)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ن، ص 89.

[35] محمد جغابة، المرجع السابق، ص104.

[36] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص32.

[37] تيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص96-97.

[38] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 32.

[39] نفس المصدر، ص30.

[40] نفس المصدر، ص48.

[41] الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية الفكرية، مركز المسار للدراسات والبحوث، ط1، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص279-280.

[42] محمد حربي، المصدر السابق، ص150.

[43] الطاهر سعود، المرجع السابق، ص280.

[44] تيزي ميلود، المرجع السابق، ص31.

[45] أحمد المنصور، شهادة أحمد بن بلة، حصة شاهد على العصر، قناة الجزيرة، فيفري 2002، الحلقة الخامسة.

[46] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص64-65.

[47] رابح لونيسي، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، دار كوكب العلوم، ط1، 2012، ص139-140.

[48] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص50.

[49] المصدر نفسه، ص43.

[50] المجاهد، العدد 9(1957-08-20)، ص8.

[51] منى صالحي، نظام القضاء اثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، د س ن، ص32-35.

[52] ناصر الدين سعيدوني، ثوابت الامة الجزائرية بين الشعارات الواقع المعيش، كتاب جمعية أول نوفمبر "ثوابت الأمة الجزائرية أحداث وتأملات، مطبعة عمار قرفي، باتنة 1994، ص266-267.

[53] عبد الكريم بوصفصاف، البعد الإسلامي في ثورة التحرير الجزائرية، مجلة البصائر الجديدة، العدد الأول، نوفمبر 1985، ص13.

[54] قاسمي يوسف، المرجع السابق، ص194.

[55] مسعود خرنان، الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية قيمة مثلى من قيم الثورة الجزائرية، القيم الفكرية والإنسانية للثورة، مرجع سابق، ص285.